# التوطين الصناعي لتحقيق تنمية مستدامة بالمناطق شبه الحضرية

## - توطين الصناعة العسكرية بالجزائر -

**الدكتورة بعوني ليلى،**
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3

**الملخص**

من خلال هذه الورقة البحثية نهدف لتبيان دور التوطين الصناعي في تحقيق التنمية المستدامة بالمناطق شبه الحضرية، وذلك باعتبار التوطين الصناعي من العمليات الأساسية للسياسات التصنيعية، فهو اختيار المواقع والبيئات المناسبة اقتصاديا، اجتماعيا، جغرافيا وحتى سياسيا، لإقامة المشروعات الصناعية وتوزيعها على كافة مناطق البلاد بما يتلاءم مع طبيعة وخصائص كل منطقة. ومن أهم أسباب نجاح الصناعة أو فشلها هو عملية اختيار الموقع بما يتلاءم والنمط الصناعي، أسلوب الإنتاج، الأسواق والمتطلبات الإنتاجية والتسويقية الأخرى والاستفادة من كل العوامل المساعدة بشكل أقصى، وكل هذا يكون في إطار التنمية المستدامة للمناطق المستهدفة لعملية التوطين الصناعي؛ وهذا ما تمكنت الصناعة العسكرية من تحقيقه بالمناطق شبه الحضرية بالجزائر.

**الكلمات المفتاحية:** التوطين الصناعي، التنمية المستدامة، المناطق شبه الحضرية، الصناعة العسكرية بالجزائر.

**المقدمة**

تعتبر الصناعة من العناصر الهامة في قوة المجتمع الحديث، كما أنها أهم مستقطب للاستثمارات المحلية والأجنبية، وغالبا ما تتوطن حول المدن والمناطق الحضرية بغية تقليل التكاليف وتعظيم الأرباح، ومن أهم أسباب نجاح الصناعة أو

فشلها هو عملية اختيار الموقع بما يتلاءم والنمط الصناعي، أسلوب الإنتاج، الأسواق والمتطلبات الإنتاجية والتسويقية الأخرى والاستفادة من كل العوامل المساعدة بأكبر قدر ممكن.

إن عملية بناء المشروع الصناعي وتوطينه هو قرار مصيري وهام لأنه يتخذ مرة واحدة خلال عمر المصنع، وليس من السهل لاحقا نقل أو تحريك المصنع أو الصناعة، لأنه قرار نهائي.

وبذلك يعد التوطين الصناعي من العمليات الأساسية للسياسات التصنيعية، وهو اختيار الموطن الأمثل لمشروع الصناعي أو صناعة معينة، كما أنه عملية إرادية ومقصودة وتخضع لتوجيه مركزي مباشر وفق خطة وطنية صناعية شاملة، بهدف تحقيق أهداف اقتصادية، اجتماعية وبيئية مدروسة، وتنمية كافة المناطق بالبلاد. علما أن المناطق الصناعية أصبحت الأسلوب المتبع في مختلف الدول لتوطين الصناعة وهي من الخصائص الأساسية للتوطين الصناعي الحديث، وهذا يرجع للدور الذي تلعبه هذه الأخيرة كأقطاب للتنمية على المستويين المحلي والوطني.

لقد أثبتت العديد من التجارب الدولية نجاعة سياسة توطين التجمعات الصناعية، ومساهمتها بشكل كبير وفعال في الرفع باقتصاديات هذه الدول وتحقيق التنمية المستدامة في مختلف أقاليمها، حيث اعتمدت هذه الدول لتحقيق أهدافها في مجال التوطين الصناعي على الأدوات القانونية والإدارية الصارمة والتنسيق الدقيق بين القطاعات المتكاملة، كما لعب البحث العلمي والتحقيقات الميدانية دورا محوريا في تنفيذ هذه السياسات، مع الأخذ بالحسبان مبدأ الحفاظ على البيئة، وتحقيق التنمية الحضرية المستدامة.

من خلال هذه الورقة البحثية ارتأينا التأكيد على دور التوطين الصناعي في تحقيق التنمية المستدامة للمناطق شبه الحضرية، وإبراز دور توطين الصناعة العسكرية في تنمية المناطق شبه الحضرية في الجزائر، وذلك من خلال الإجابة على الإشكالية التالية: **ما مدى مساهمة التوطين الصناعي في تحقيق تنمية مستدامة بالمناطق شبه الحضرية؟ وكيف أسهم توطين الصناعة العسكرية في تنمية المناطق شبه الحضرية بالجزائر؟**

للإجابة على إشكالية البحث، إرتأينا تقسيمه إلى المحاور التالية:

- مفاهيم عامة حول التوطين الصناعي، المناطق الصناعية والتجمعات الصناعية.
- التنمية المستدامة للمناطق شبه الحضرية.
- التوطين الصناعي لتحقيق تنمية مستدامة بالمناطق شبه الحضرية -توطين الصناعة العسكرية بالجزائر-.

## I- مفاهيم عامة حول التوطين الصناعي، المناطق الصناعية والتجمعات الصناعية

يعتبر التوطين الصناعي من العمليات الأساسية للسياسات التصنيعية، والصناعة هي النشاط الإنساني غير الفلاحي الذي يسعى لإنتاج أو تحويل أو إحداث تعديل في الأشياء والموارد بهدف تحقيق غاية محددة. بل هي أوسع من ذلك، حيث تشمل جميع الفنون والمهن والقدرات وتطبيقات العلوم المختلفة، فهي جميعها تدخل في مفهوم الصناعة[1].

من الأسباب المهمة لنجاح أو فشل الصناعة هو عملية اختيار الموقع بما يتلاءم والنمط الصناعي وأسلوب الإنتاج والأسواق والمتطلبات الإنتاجية والتسويقية الأخرى والاستفادة من العوامل المساعدة بشكل أقصى[2].

### I-1-مفهوم التوطين الصناعي

إن التوطين لغة يعني اتخاذ مكان ما موطنا لشيء ما، ومعناه «إنشاء» أو «إقامة» شيء معين في مكان معين، كما تتميز هذه العملية بالإرادة والرغبة التي تعني الاختيار، أي اختيار حيز مكاني محدد لإقامة منشآت محددة لتحقيق أهداف واضحة لمن قام بهذه العملية[3].

أما التوطين الصناعي، فيعني اختيار وسط أو بيئة معينة لإقامة صناعة أو صناعات معينة، أي اختيار المواقع والبيئات المناسبة اقتصاديا واجتماعيا وجغرافيا وحتى سياسيا، لإقامة المشروعات الصناعية وتوزيعها على الرقعة الجغرافية للبلاد، بغرض الحصول على نسيج صناعي وطني ذي غايات وطنية واضحة ومحددة مسبقا. ولتحقيق ذلك، فان الدولة من خلال أجهزتها المتخصصة تعين المناطق التي ترغب في تنميتها، وأصحاب المشاريع الصناعية سواء كانوا أفرادا أو جماعات أو هيئات (خاصة أو عامة) يختارون المواقع التي يقدرون أنها مناسبة لمشاريعهم[4].

حسب عالم الاقتصاد الألماني «الفريد فيبر»، التوطين الصناعي هو اختيار الموطن الأمثل للمشروع الصناعي، والذي يتطلب توفر مصادر مختلفة كالمواد الخام وحجم الأسواق وأن المتغير الوحيد هو نفقات النقل. ويشير مصطلح توطن صناعة ما، أو المنشآت الصناعية والتجارية المرتبطة بهذه الصناعات، إلى الحيز أو الموقع أو المكان الجغرافي لهذه الصناعة أو هذه المنشآت التي تمارس فيه نشاطها بهدف تحقيق أقصى معدل من الربح[5].

ومن خلال هذه المفاهيم، نلاحظ وجود فرق بين التوطين الصناعي والتوطن الصناعي، حيث التوطين الصناعي عملية إرادية ومقصودة ويخضع لتوجيه مركزي مباشر ويتم وفق خطة وطنية صناعية شاملة، تسعى إلى تحقيق أهداف مضبوطة تندرج ضمن برنامج الدولة للتصنيع وخطط التنمية للبلاد، ويشير من الناحية الإيديولوجية إلى النظام الاقتصادي المخطط والموجه؛ بينما التوطن الصناعي فهو عملية تلقائية حرة، والتلقائية هنا لا تعني الفوضوية وإنما تعني أنه لا يخضع إلى توجيه مركزي مباشر، ويشير هذا المعنى إلى المنشآت الصناعية التابعة للقطاع الخاص الذي له منطقه الخاص به. كما يشير من الناحية الإيديولوجية إلى النظام الليبرالي، ومع ذلك فإنه حتى في هذا النظام يخضع في الواقع وبصفة غير مباشرة إلى توجيهات الدولة من خلال آليات معينة مشجعة ومقيدة حيث تتماشى والأهداف العامة للتنمية في البلاد، مع اختلاف البلدان في درجة تحكمها في هذه الآليات[6].

كما أنه يوجد فرق من حيث الهدف، فالتوطن الصناعي يهدف إلى الربح والتحصيل بالدرجة الأولى، في حين أن التوطين الصناعي يسعى إلى تحقيق الرفاهية الاجتماعية وكذا الاقتصادية[7].

أما من حيث الأثر فلا فرق بينهما، لأن المنشأة الصناعية كتنظيم اجتماعي مهما كانت طبيعتها القانونية وطبيعة النظام الاقتصادي والإيديولوجي الذي تعمل في إطاره فسيكون لهما نفس التفاعل مع بيئتهما الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، لأنها تفرض دوما شروطها ومتطلباتها من أجل تحقيق أهدافها[8].

وبالتالي، فإن مفهوم التوطين الصناعي أقرب ما يكون إلى الميدان الذي يبحث في التباين المكاني بين الأقاليم المختلفة في قيام صناعة معينة، وأن هذا التباين ما

هو إلا فحص وتحر عن قدرة وقابلية المكان المراد قيام الصناعة به على إمداد الصناعة أو أي من فروعها بمتطلباتها الأساسية التي تعمل بدورها على تحقيق وتلبية قدر معين من هذه المطالب، وهذا كلما كانت ذات قوة جذب متزايدة لكثير من الصناعات عملا بمبدأ الوفورات الاقتصادية الخارجية أولا، وقد تأتي لاحقا مزايا الوفورات الداخلية، بعد تجاوز عدد من الصناعات فيه، وبالتالي اجتذاب الصناعات الأخرى[9].

ويخضع التوطين الصناعي من حيث التوجيه إلى نوعين من المعايير، معايير مصالح المشروع ويرعاها صاحب المشروع مهما كانت طبيعته شخصا طبيعيا، معنويا، دولة، ومعايير مصالح البيئة أو الوسط والتي ترعاها الأجهزة المعنية في الدولة والهيئات المحلية وبعض الجمعيات غير الحكومية[10].

وللتوطين عدة ايجابيات يمكن تلخيصها فيما يلي:[11]

- تحقيق الحياة الكريمة للمواطنين وتحسين مستوى معيشتهم؛
- تحقيق الأمن الأسري والاجتماعي للمواطنين؛
- تعزيز الأمن والاستقرار في الدولة؛
- تحقيق التكامل والتوازن في المجتمع وتعزيز فعالية وكفاءة المجتمع والاستمرار الآمن؛
- رفع كفاءة وإنتاجية رأس المال البشري الوطني؛
- تنمية كافة اقاليم البلاد؛
- تدوير رواتب المواطنين في اقتصاد الدولة وأسواقها، حيث أن تدوير السيولة والودائع في السوق النقدي المحلي يشجع الائتمان المحلي، وبالتالي الإنفاق المحلي الخاص الاستهلاكي والاستثماري ويحرك عجلة النمو الاقتصادي.

**من خلال ما تطرقنا إليه تظهر الأهمية البالغة للإحصاء والتخطيط والاستشراف في مجال التوطين الصناعي:**

إن لكل من الإحصاء والتخطيط والاستشراف في التوطين الصناعي أهمية بالغة، إذ يعتبر الإحصاء عنصر أساسي ومحوري لأي تخطيط تنموي، حيث لا يمكن أن يتم التخطيط للمشاريع دون وجود بيانات ومعلومات كافية وشاملة عن ذلك، كإحصاء السكان، سوق العمل، والإحصاء في المجال الاقتصادي (مختلف القطاعات الاقتصادية

والمالية، التسويق، الاستهلاك...)، المستوى المعيشي، البيئة والمناخ. إن العشوائية والتحيز في اختيار المناطق الصناعية الهامة قد تؤدي إلى إخفاق وفشل المشروع أو فشل الصناعة في تحقيق أهدافها المرجوة، وبالتالي لا يجب التقليل من أهمية الإحصاء الذي يجب أن يسبق عمليات التوطين الصناعي.

**I-2-المناطق الصناعية والمجمعات الصناعية**

تعتبر المناطق الصناعية من الخصائص المميزة للتوطين الصناعي، فهي المجال النوعي القائم على الرقعة الجغرافية المجهزة بالوسائل الضرورية لممارسة النشاط الصناعي، والمستجيبة لاحتياجاته. وتعد المناطق الصناعية ظاهرة حضارية على كل المستويات، وعادة ما يطلق عليها التسميات التالية: النطاق الصناعي، المستوطنة الصناعية، الميدان الصناعي، المنطقة الصناعية. ومهما اختلفت التسميات فهي تشير إلى تلك المساحة من الأرض التي تضم مجموعة من المصانع مزودة بالخدمات والمرافق اللازمة، وتوزع هذه المساحة إلى أقسام صغيرة يخصص كل منها لإنشاء مصنع معين، وذلك بما يوافق أنواع الصناعات المراد إنشاءها وخصائصها والأرض التي تستخدمها واحتياجاتها من المرافق والخدمات[12].

لم يقدم المشرع الجزائري أي تعريف للمناطق الصناعية، ولكن حسب تقرير وزارة تهيئة الإقليم والبيئة رقم 121 المؤرخ في 2004/07/21، تم تعريف المناطق الصناعية بأنها مساحة تمنح للمؤسسة المحيط الملائم والايجابي للعمل، وتشكل عاملا مهما من عوامل ترقية الاستثمار وتحسين مردودية المؤسسة، وفي تقرير أخر حول حركية السوق العقارية، وضعت وزارة المساهمة وترقية الاستثمار تعريفا للمناطق الصناعية باعتبارها مساحات محددة بأدوات التهيئة والتعمير مخصصة لاستقبال نشاطات اقتصادية ذات مصلحة وطنية أو خاصة[13].

بينما التجمع الصناعي هو تجمع جغرافي لمجموعة من المنشآت الصناعية والمؤسسات المساندة التي تعمل في نشاط معين، تترابط وتتكامل فيما بينها في إنتاج مجموعة من منتجات أو خدمات هذا النشاط، حيث تدخل في علاقة تكامل وتشابك فيما بينها بشكل رأسي وأفقي في جميع مراحل العملية الإنتاجية، مكونة بذلك السلسلة الكاملة للقيمة المضافة للمنتج، وتشمل هذه العلاقة تبادل السلع والخدمات والمعلومات والخبرات والموارد البشرية[14].

وتعرف المجمعات الصناعية على أنها: «تجاور أكثر من منشأة صناعية بغض النظر عن سعة إنتاجها (صغيرة أو كبيرة) في منطقة جغرافية واحدة (ريفية أو حضرية) وهي تتسم إما بتكامل عمودي لمراحل إنتاج متجانس معين، من المواد الخام إلى المنتجات النهائية، أو بتكامل أفقي لنشاطات مترابطة في نفس المرحلة أو القريبة منها، بمدخلات أو بمخرجات تكميلية، كالصناعات التجميعية للسيارات، أو بتكامل خطي من خلال السلع والخدمات التي تمد مجموعة من العمليات الصناعية مثل مصانع إنتاج قطع الغيار»[15].

من خلال هذا التعريف تتخذ المجمعات الصناعية تشكيلات مختلفة والتي يمكن تصنيفها كما يلي:[16]

- العقد الصناعية المتكاملة (The Integrated Industrial Complexes)
- التكتلات الصناعية الحضرية (The Urban Industrial Agglomerations)
- مراكز الاستقطاب (The Polarization Centers)
- أو أقطاب التنمية (The Development Poles)
- المجمعات التعاونية (أو المدارة ذاتيا) للصناعات الصغيرة (The Industrial Estates)
- المجمعات الصناعية الريفية (The Rural Industrial Groupings)

كما توجد العديد من التقسيمات للتجمعات الصناعية ومن أهمها ما يتعلق بتقسيمها حسب الهيكل، والتي تنقسم إلى أربعة أنواع لكل منها نوعية مختلفة من الروابط والعلاقات بين الشركات:[17]

- تجمعات مارشال (Marshallian Clusters): تتكون من شركات محلية صغيرة ومتوسطة الحجم، تتخصص في الصناعات المعتمدة على التكنولوجيا المتقدمة والحرفية العالية، ويكون التبادل التجاري بينها كبيرا، وتتعاون فيما بينها في مواجهة الصعوبات وتحظى بدعم حكومي كبير لتطوير تنافسيتها، ويعتمد نمو فرص العمل على مستوى التحالفات القائمة بين الشركات.

● تجمعات المحور والأذرعة (Hub and Spoke Clusters): تسيطر عليها شركة أو عدة شركات كبيرة تخدمها عدد من الشركات المتوسطة والصغيرة الموردة للمدخلات والخدمات، وقد يضم العديد من الشركات التي تستخدم منتجات الشركات الكبرى. وعلاقة التعاون تكون بين الشركات الكبرى والصغرى ولكنها مفقودة بين الشركات المتنافسة، ويعتمد نمو فرص العمل على نمو الشركات المحورية.

● تجمعات منصات الفروع (Satellite Platforms): تتكون من فروع الشركات الدولية متعددة المصانع، وتتميز بضعف التبادل التجاري فيما بين هذه الفروع، كما أن عدد الشركات المنبثقة عن هذه المصانع والمزودين بالمدخلات قليل، ويعتمد نمو فرص العمل على قدرة التجمع على استقطاب المزيد من فروع الشركات وتقوية الروابط فيما بينها.

● تجمعات المراكز العامة (State-Anchored Industry Clusters): تنشأ في حال وجود مقدمي الخدمات وموردي المدخلات حول مراكز الأنشطة العامة الكبيرة في الدولة كالجامعات والقواعد العسكرية والمكاتب الحكومية والشركات الإستراتيجية الكبرى، والعلاقة تقوم على علاقة البائع (الموردين) والمشتري (المراكز).

والشكل(1) يوضح العلاقات التشابكية للتجمع الصناعي، حيث يوجد عدد من الأطراف ذوي العلاقة بالتجمعات الصناعية ومن أهم هذه الأطراف: المنشآت، القطاع الحكومي، الجهات والمؤسسات الداعمة، مؤسسات خدمات الأعمال.

**الشكل1: نموذج توضيحي للعلاقات التشابكية للتجمع الصناعي**

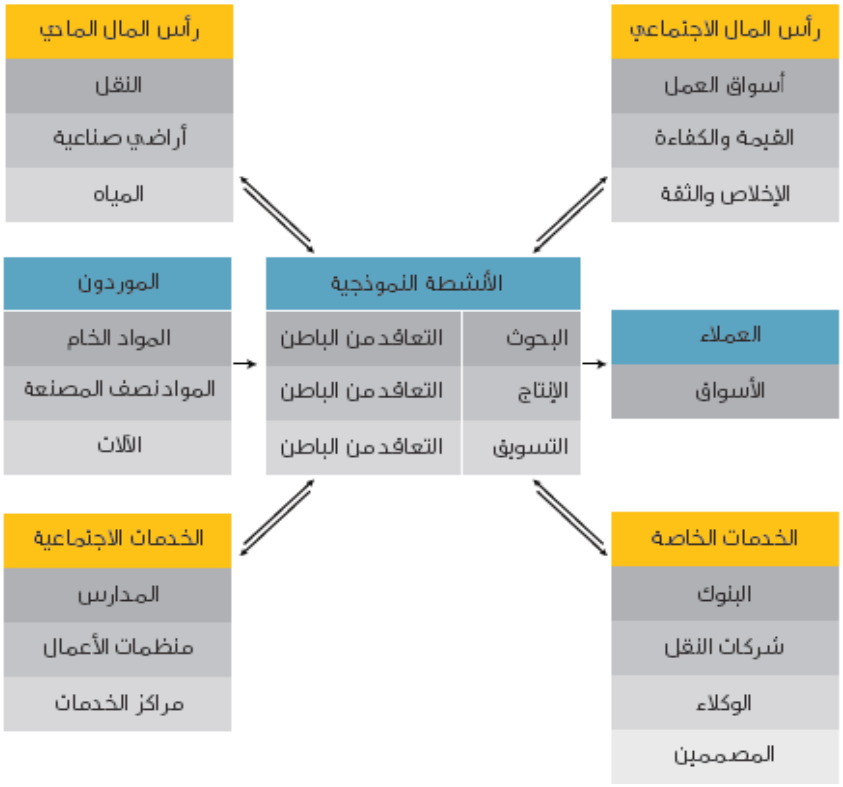


**المصدر:** قطاع الشؤون الاقتصادية مركز المعلومات والدراسات، دراسة حول آفاق تطبيق التجمعات الصناعية وتأثيره على التوطين الصناعي في المملكة العربية السعودية، غرفة الشرقية، 2013، ص 21.

إن عملية توطين التجمعات الصناعية أثبتت نجاعتها في دعم القطاع الصناعي في العديد من الدول ومن بين التجارب الرائدة في هذا المجال نجد:[18]

أ- تجربة الولايات المتحدة الأمريكية (وادي السيليكون –صناعة البرمجيات):
يقع تجمع وادي السيليكون جنوب ولاية كاليفورنيا وهو أول تجمع للصناعات التقنية في العالم، حيث لعب دورا أساسيا في قيادة الثورة الرقمية في العالم، ويعتبر المساهم الأول في تعاظم قوة الاقتصاد الأمريكي، ومعظم أرباح هذا المجمع من الابتكارات

الإبداعية التي قدمتها الشركات الصناعية المكونة له، إذ يوفر وادي السيليكون حوالي 225 ألف فرصة عمل عالية التقنية. علما أن متوسط دخل العاملين به يعتبر من أعلى متوسطات الدخول في أمريكا.

**ب**- ألمانيا (التوطين الصناعي الريفي): إن أسلوب التوطين الصناعي الريفي يتم بصفة منتظمة ويشكل جزءا أساسيا من سياسة ألمانيا الاقتصادية، حيث أن ثلث مناصب الشغل الصناعية المستحدثة في الفترة الممتدة من سنة 1952 إلى 1956 كانت في مقاطعات يسودها النشاط الفلاحي، وثلث المؤسسات الصناعية التي تم توطينها في الوسط الريفي كانت في تجمعات سكنية يقل عدد سكانها عن 2000 نسمة.

**ج**- البرازيل (وادي سينوس- صناعة المنتجات الجلدية): من بين أهم التجمعات الصناعية الناجحة بالبرازيل نجد تجمعات صناعة منتجات الجلود، إذ مكنت هذه الأخيرة البرازيل من إحتلالها المركز الثالث عالميا في تصدير الأحذية الجلدية، حيث ارتفعت حصتها في السوق العالمي لتحتل المركز السادس في التصدير سنة 2013، وقد ساعدت هذه التجمعات على تحقيق نمو سنوي لهذه الصادرات بلغ 24 %. ويعتبر إقليم «ريو جراند دي سول» أحد الأقاليم الأكثر شهرة داخل البرازيل في إنتاج المنتجات الجلدية حيث يساهم بنحو 30 % من إنتاج الأحذية في البرازيل، كما يساهم بنسبة 80 % من صادراتها، ويوجد داخل الإقليم أشهر تجمع لصناعة الجلود في العالم وهو تجمع وادي سينوس والذي يعتبر المركز الرئيسي لتصدير الأحذية. والشكل الموالي يوضح الخريطة العنقودية لتجمع وادي سينوس لصناعة المنتجات الجلدية في البرازيل.

**الشكل 2: الخريطة العنقودية لتجمع وادي سينوس لصناعة المنتجات الجلدية في البرازيل.**

**المصدر:** قطاع الشؤون الاقتصادية مركز المعلومات والدراسات، دراسة حول آفاق تطبيق التجمعات الصناعية وتأثيره على التوطين الصناعي في المملكة العربية السعودية، غرفة الشرقية، 2013، ص32.

### I-3-عوامل توطين التجمعات الصناعية

يعرف «فيبر» عامل التوطين بأنه الميزة التي تسمح لصناعة ما من تحقيق إنتاج ما في نقطة ما بتكاليف أقل من أي نقطة في جهة أخرى. هذه التكاليف

متعددة الأبعاد، تبدأ بالمواد الأولية وتنتهي بسوق الاستهلاك، مرورا باليد العاملة ومصادر الطاقة وشبكة النقل حسب حجم البضائع، مثل النقل بالسكك الحديدية والنقل البحري وغيرهما. لذلك فهو يوضح تصوره النظري للمجال بإدخال عنصر قوى الطبيعة في الحسبان مثل وجود الأنهار وتوفر المياه[19].

إن أهم ما يمكن أن نستنتجه من خلال ما خلص إليه «فيبر» هو أن تكلفة النقل وتكلفة العمل هي أهم العوامل التي تؤثر على توطن المشروعات والأنشطة الاقتصادية، وأن الذي يحدد الموقع هو مدى انخفاض التكلفة. كما أن هناك من يرى بأن اليد العاملة تعتبر كعائق أساسي للصناعة الحديثة سواء من حيث التأهيل بالنسبة للصناعات الدقيقة أو من حيث الكم بالنسبة للصناعات. وعلى هذا الأساس تعتبر الهجرة الداخلية كمقياس لإستراتيجية توطين الصناعة حيث أنها تساعد على معرفة المناطق المحتاجة إلى توطين صناعات بها، بحيث أن المناطق الطاردة (البعيدة) تحتاج إلى تصنيع لوقف هجرة السكان منها، كما أن المناطق الجاذبة يجب الحد من توطين الصناعات بها، لأن جذب السكان إلى هذه المناطق يعني توافر فرص العمل الزائدة والعكس صحيح، فالمناطق النائية في حاجة إلى فرص عمل وإلا لما اضطر السكان إلى الهجرة منها، وكلما زادت قوة الطرد من المنطقة كلما زادت حاجتها إلى التصنيع[20].

وفي الحقيقة يخضع توطين التجمعات الصناعية إلى عدة عوامل من أهمها:[21]

- **عوامل الإنتاج:** وهي مجموع العناصر الداخلة في سير عملية الإنتاج (الطاقة - المواد الأولية - النقل والاتصالات- اليد العاملة – التقدم التكنولوجي- رؤوس الأموال- الموارد المائية- القوانين المحلية - المنافسة – الحوافز (دعم المناطق المتخلفة، القروض، خفض الضرائب) -العوامل البيئية والمناخية- تكلفة الموقع.

- **عوامل التنظيم، الأسواق والتوجيه الحكومي:** إن تنظيم الصناعة لها وزن في عملية التوطين الصناعي من حيث الفعالية الاقتصادية، كما تعتبر الأسواق عامل أساسي لجذب الصناعات للتوطن في المنطقة لاستهلاك منتجاتها، أما التوجيه الحكومي فما يبرره في عملية التوطين الصناعي من منظور الاقتصاد الموجه أو الاقتصاد غير الموجه، هو معرفة ما إذا كانت عملية التوطين هذه قائمة على الربحية التجارية فقط أم تحقيق أهداف اقتصادية اجتماعية وإستراتيجية في نفس الوقت.

● **عوامل البنية التحتية ومختلف أماكن الاستقبال واقتصاديات التكتل:** نجد في البنى التحتية كل من البنية التحتية التقنية (الهياكل القاعدية الأساسية، الهياكل الطاقوية، هياكل الاتصالات) والبنية التحتية الاجتماعية- الاقتصادية (التعليم والتكوين، التحضر والسكن، الصحة، نشاطات التجارة والخدمات وغيرها)، وبالنسبة لاقتصاديات التكتل فالمقصود بها أن الصناعة تميل بشكل عام إلى التركز وليس التشتت أي أن المشاريع الصناعية الجديدة تميل إلى التوطن في مناطق التكتل الصناعي وليس على انفراد تحت تأثير اقتصاديات التكتل، والتي تساهم في خفض تكاليف الإنتاج وتحقيق مبدأ الكفاءة الاقتصادية.

● **عامل الأمن:** قد يتعرض الأمن الاقتصادي للدولة للتهديدات المختلفة من الداخل والخارج، وقد يكون الهدف منها النيل من الاستقرار السياسي للدولة، مثل إثارة الجماعات ضد نظام الدولة للاعتداء على منشآتها الاقتصادية عن طريق التخريب والتدمير. والأمثلة كثيرة لاعتداءات الإرهابيين والمنظمات الإجرامية بغرض الإخلال بالأمن السياسي والأمن الاقتصادي للدولة وجعلها غير قادرة أمام المواطنين على إشباع حاجاتهم الأمنية والاقتصادية[22].

**II- التنمية المستدامة للمناطق شبه الحضرية**

يعتبر مفهوم التنمية من أكثر المفاهيم عمومية وشمولية، ويرتبط بفكرة التقدم، وتضمن التغير والتطور من حالة إلى أخرى، ويشغل النمو عمودها الفقري، فكل من التنمية والنمو يشترط أحدهما الآخر، فالتنمية عملية تغير نوعي لما هو قائم سواء أكان اقتصاديا أو اجتماعيا أو ثقافيا، بينما يمثل النمو حالة تغير كمي[23].

وتواجه الحكومات تحديات سرعة التوسع الحضري وعليها ضمان الحد الأدنى على الأقل، من الغذاء والمياه والكهرباء للحفاظ على سبل العيش لمواطنيها، وعليها أن تحقق التنمية لجميع مناطق البلاد ويجب أن يتسم التوسع الحضري الجديد بالاستدامة بالحفاظ على الجانب البيئي. علما أن إدراك أهمية تحليل طبيعة الموقع وخصائصه يساعد في تحقيق صورة واضحة لعملية التنمية في أي بلد.

**II-1-التنمية المستدامة وأهدافها**

برز مفهوم التنمية المستدامة في سنة 1972 بمؤتمر ستوكهولم (السويد) حول البيئة الإنسانية، الذي نظمته الأمم المتحدة، بمثابة خطوة نحو توجيه الاهتمام

العالمي بالبيئة، لأن العالم لا يبدو أنه يتجه صوب مستقبل مستدام، وإنما في اتجاه مجموعة متنوعة من الكوارث المحتملة[24].

كما شهد مفهوم التنمية تطورا خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، وبرزت مفاهيم أخرى للتنمية، حيث حددت أهم أوصافها ومحدداتها[25]، ومن بين هذه المفاهيم التنمية المستدامة. فقد جاء تقرير بونتلاند (Brundtland Report) الذي صدر عن هيئة الأمم المتحدة سنة 1987 ليعزز ما جاء من استنتاجات في كتاب «حدود النمو» (الذي شرح فكرة محدودية الموارد الطبيعية) الصادر سنة 1972، ويؤكد وجوب الحد من معدلات النمو الاقتصادي والاستهلاكي، ويخترع مصطلح «التنمية المستدامة»[26].

منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية لعام 1992 -قمة الأرض- في ريو دي جانيرو بالبرازيل، توصل العالم إلى تحديد طريق جديد لرفاهية الإنسان، ألا وهو طريق التنمية المستدامة؛ ويعرف مفهوم التنمية المستدامة، الذي عرض في جدول أعمال القرن 21، بأنه التنمية هي التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة[27].

وبذلك تقوم فكرة التنمية المستدامة على الحفاظ على العلاقة المتوازنة بين الأجيال، بحيث يمكن للتنمية أن تستجيب لحاجات الأجيال الحالية، من دون التضحية بحق الأجيال الجديدة في ثروات بلادها ومواردها[28]. تقاس التنمية المستدامة من تطور مجالات عدة في اقتصاد البلد، حيث تدور المؤشرات مثلا حول: التنمية الاقتصادية، الشراكة العالمية وأنماط الاستهلاك والإنتاج[29].

في عام 2005 جاء بيان هيئة الأمم المتحدة الذي صدر عن قمة العالم ليقول: إن التنمية المستدامة تتكون من ثلاثة عناصر: **التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والحفاظ على البيئة**، وأن هذه العناصر تعتمد على بعضها وتؤثر في بعضها. وعلى الرغم من أهمية هذه العناصر وضرورة تحقيق توازن فيما بينها، إلا أن التنمية المستدامة تشمل أمورا أخرى لم يشر إليها التقرير، قد يصعب تحقيق تنمية مجتمعية مستدامة من دون أخذها في الحسبان، ومن تلك الأمور قضية التنوع الثقافي[30].

علما أن علاقات التفاعل بين النظامين الاقتصادي والبيئي تفرز مشكلتين رئيسيتين:[31]

- الأولى: مشكلة الآثار البيئية الخارجية

- الثانية: الإدارة السليمة للموارد الطبيعية في التوزيع الأفضل للموارد غير المتجددة بين الأجيال.

هذا التوزيع هو ما تستهدفه التنمية المستدامة في تأطير هذا التفاعل، ويتضمن ذلك تحقيق عدة أهداف أهمها:

- الاستخدام الرشيد للمواد الناضبة (كالمواد المعدنية والماء مثلا)؛
- مراعاة القدرة المحدودة على استيعاب النفايات؛
- الاقتصار على استخدام حصيلة مستدامة للموارد المتجددة؛

وبالتالي فإن التنمية المستدامة توازن بين الاحتياجات الحالية والمستقبلية، وتسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف، يمكن تلخيصها فيما يلي[32]:

- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان؛
- إحترام البيئة الطبيعية؛
- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية؛
- تحقيق الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية؛
- ربط التكنولوجيات الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع؛
- إحداث تغيير مناسب ومستمر في حاجات وأولويات المجتمع.

**II-2-المناطق شبه الحضرية وخصائصها**

تعتبر المناطق شبه الحضرية تجمعات من النظم الايكولوجية الزراعية الريفية والحضرية والتي تتأثر بتدفقات الطاقة والموارد من الحضر والريف[33] علما أن الريف في المعاجم العربية هو الخصب والسعة في المأكل، وهو أرض فيها زرع وماء. والمجتمع الريفي هو الذي يعمل سكانه في إنتاج الطعام، كما أن العلاقات السائدة بين سكان المجتمع الريفي تختلف عن تلك السائدة بين سكان المجتمع الحضري من حيث الطبيعة والخصائص والهدف[34].

وحسب استخدام بعض الدول التعريف الديمغرافي للمناطق الريفية فهي مناطق ذات كثافة سكانية منخفضة وعدد كبير من الأراضي غير المطورة.

وتعتبر المدينة بنظامها الحضري أكبر من جمع الأبنية، حيث بالإمكان النظر إليها كسلسلة من الأنظمة المتفاعلة، هذه الأنظمة تتم بلورتها في أشكال مبنية، وعند إمعان النظر في هذه الأنظمة بإمكاننا إيجاد الوجه المستقبلي للمدينة. كما يعرف Hillier المدينة «بأنها مزيج فيزيائي ووظيفي، حيث تمثل فيزيائيا خزين الأبنية المترابطة مع بعضها بواسطة المنظومة الفضائية والبنى التحتية، أما وظيفيا فهي تدعم مجموعة من العمليات (الاجتماعية والاقتصادية والحضارية والبيئية). كما تعبر المدينة عن مجموعة من الأهداف والوسائل، تحقق فيها الأهداف الاجتماعية والحضارية عبر الوسائل الفيزيائية». يأتي الخلل في البنية الحضرية للمدينة من عدم فهم طبيعة العلاقة بين الوسائل والأهداف أي بين التركيب الفيزيائي للمدينة ووظيفتها[35].

والمناطق الحضرية هي المناطق المحيطة بالمدينة المخططة في تطور وتوسعات التنمية مع زيادة في تعداد السكان، وتختلف تعريفات المناطق الحضرية من دولة لأخرى. وتؤخذ المناطق الحضرية عادة على أنها المناطق الأكثر سكانا وكثافة، وأكثر ملائمة لتحديد مرافق إدارية ووظيفية، فأكثر من نصف الدول تقدم بيانات عن السكان باستخدام المعايير الإدارية في تعريفها لمفهوم الحضر[36].

تؤدي سرعة التوسع الحضري إلى تعرض المناطق شبه الحضرية (مناطق مجاورة للمدن) بشكل مباشر لتحول سريع من حيث تخصيص الأراضي والبنية الاجتماعية والنشاط الاقتصادي. وتواجه المناطق شبه الحضرية عندما تنعدم أطر التخطيط والتنظيم تحديات جسيمة بيئية واقتصادية وتحديات تتعلق بالملكية، وتفقد دورها تدريجيا في مد المدن بخدمات الغذاء والطاقة والمياه وموارد البناء والنظم الايكولوجية. وعلى سبيل المثال، تطرح بعض المدن النفايات في المناطق شبه الحضرية دون أن تواجه أية عواقب قانونية على ذلك. ويتسبب التمدد الحضري العشوائي أيضا في أن ترتفع المضاربة العقارية لأسعار الأراضي إلى مستويات لا يمكن أن يتحملها المزارعون في المناطق شبه الحضرية[37].

والشكل (3) يوضح خصائص كل من المجتمع الريفي والمجتمع الحضري ومكانة المناطق شبه الحضرية بينهما.

**الشكل3: خصائص المجتمع الريفي والمجتمع الحضري.**

المصدر: من إعداد الباحثة

**II-3-تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض استدامة التوسع الحضري**

يمكن أن يقدم العلم والتكنولوجيا والابتكار مجموعة متنوعة من الحلول في السياق الحضري بدءًا من الحلول القائمة على التكنولوجيا العالية وإلى التعديل التحديثي، وغير ذلك من النُهج المبتكرة في التخطيط والحوكمة في المناطق الحضرية باستخدام تكنولوجيات أقل تعقيدًا. وتواجه كل بيئة حضرية تحديات مختلفة عن البيئة الأخرى ولديها احتياجات تكنولوجية مغايرة. وتختلف الخيارات في سياق

البلدان النامية عنها في البلدان المتقدمة بسبب مجموعة من التقييدات، مثل الدراية والتمويل والموارد البشرية. وتكون التقييدات شديدة بصفة خاصة في أقل البلدان نموًا وهو ما يحد من قدرتها على مواجهة تحديات سرعة التوسع الحضري وعلى ضمان الحد الأدنى على الأقل، من الغذاء والمياه والكهرباء، الضروري للحفاظ على سبل عيش مواطنيه. ويركز هذا الفرع على التكنولوجيا أما الفروع اللاحقة فتعرض خيارات الابتكار اللازمة لاستدامة التوسع الحضري في البلدان النامية[38].

ولاستدامة التوسع الحضري بالاعتماد على العلم والتكنولوجيا يمكن التركيز على النقاط التالية:[39]

- **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المخصصة للمدن**

تؤدي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دورا رئيسيا في سياق التوسع الحضري لأنه من الممكن تسخيرها لإيجاد حل لمشاكل حضرية متنوعة شاملة للقطاعات، ولأنها لا تقتضي في معظم الأوقات بنية تحتية كبيرة ومكلفة. وتشمل الاستخدامات المحتملة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناطق الحضرية أدوات جغرافية مكانية في خدمة التخطيط المكاني، ووضع نماذج للمحاكاة والمعاينة، وأدوات للتنقل، والحلول اللازمة لتحقيق المستوى الأمثل من إدارة الطاقة والمياه، ورصد الكوارث والتصدي لها، وتحقيق الإدماج الاجتماعي.

- **التنقل المستدام**

يمكن تحسين التنقل في المدن من خلال الجمع بين ثلاث استراتيجيات وهي: «التجنب والتحول والتحسين» التي يمكنها تغيير السلوك والتأثير في الخيارات التكنولوجية. تتمثل إستراتيجية «التجنب» في تقليص الرحلات وتجنب الاضطرار إلى السفر، أما إستراتيجية «التحول» فهي عملية الانتقال إلى وسائط نقل تراعي البيئة بدرجة أكبر، بينما إستراتيجية «التحسين» فهي تستخدم لتحسين فعالية طاقة مركبات النقل المستخدمة.

- **الإدارة المستدامة للموارد في المناطق الحضرية**

يشهد استهلاك الطاقة والغذاء والمياه في المناطق الحضرية للبلدان النامية ارتفاعا سريعا بموازاة ارتفاع الدخل مما يفرض ضغوطا على الموارد المحدودة. ويؤدي ارتفاع الاستهلاك في الوقت نفسه إلى ارتفاع حجم النفايات. وتعتمد استدامة المناطق الحضرية الطويلة الأجل على التكنولوجيات التي تحفظ هذه الموارد وتقلل من النفايات.

**III- التوطين الصناعي بالمناطق شبه الحضرية – توطين الصناعة العسكرية بالجزائر**

إن التطورات الحديثة لعلاقة المصنع بالمجال المحلي والوطني أنتجت ما أصبح يعرف بالمركز والمحيط، والمحيط له بعدان: بعد محلي وطني، ويعني توزيع الصناعات على المجال الوطني وإخراجها من المدن إلى الأطراف والأرياف وبعد دولي، ويعني تحويل بعض الصناعات إلى البلدان النامية. وقد كان للتقدم التكنولوجي دور أساسي في هذا التحول في علاقة الصناعة بالمجال[40].

**III-1-أهمية التوطين الصناعي في المناطق شبه الحضرية**

يعتبر توطين الفعاليات الصناعية خارج مراكز الاكتظاظ السكاني نوع من المساهمة الجدية في تخفيف الضغط السكاني عن تلك المراكز، هذه النظرة الشمولية تتركز في دراسة مختلف النشاطات الاقتصادية وارتباطها بالحركة المكانية للسكان، بهدف التوصل إلى نظام حضري سواء في هيكلة المستقرات البشرية وفي إنشاء المدن الجديدة أو/ والحجم الاقتصادي الأمثل للمنشأة الاقتصادية في الموقع الذي يخدم مختلف الأهداف الاقتصادية والسكانية[41].

كما تكمن أهمية التوطين الصناعي في المناطق شبه الحضرية في كونه يساهم في رفع معدل النمو في الاقتصاد الوطني ويساعد على رفع النمو في باقي القطاعات الأخرى مثل قطاع الزراعة نظرا لوجود ترابط بينهما، فقطاع الصناعة يمد قطاع الزراعة (المناطق الريفية) بكثير من مستلزمات الإنتاج مثل الآلات الزراعية الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية، وفي نفس الوقت فإن المنتجات الزراعية ستساهم في تنويع الصناعات التحويلية في مجال المواد الغذائية، وبالتالي فهناك تكامل بين القطاعين والتي تصب في مجملها لصالح الاقتصاد الوطني. والشكل الموالي يوضع مثال مدى إسهام التوطين الصناعي في إحياء القطاع الفلاحي.

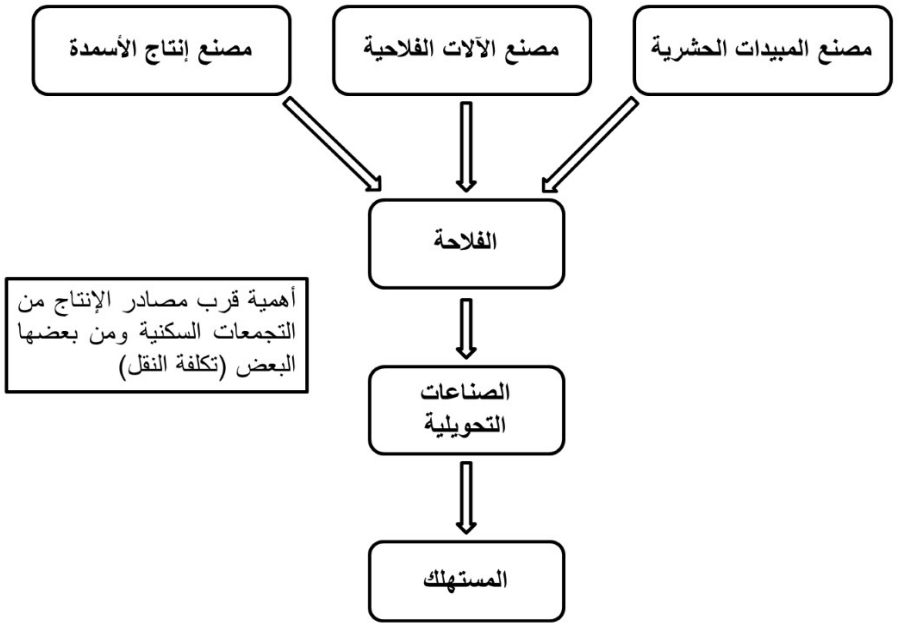


المصدر: من انجاز الباحثة

بالإضافة لذلك، فللتوطين الصناعي في المناطق شبه الحضرية الفضل في التخفيف أو حتى القضاء على بعض الآثار الاجتماعية والحضرية الناجمة عن تركيز التوطين الصناعي على المدن فقط، ومن بينها ما يلي:

- التقليل من عامل الهجرة: والمتمثلة في الهجرة الريفية، حيث أن هذه الظاهرة تزداد داخل المجتمعات كلما زادت المدن من خصائصها كمراكز للجذب، وكلما اتسع نطاق التوطين الصناعي بها. فالتوطين الصناعي من الناحية الاجتماعية يقضي على جيوب التخلف التي تعاني من الركود الاقتصادي والتخلف الاجتماعي، والتي تعد سببا للطرد السكاني والهجرة من الأرياف، إذ أنه يعالج مشكلة الشعور بالحرمان واللاعدالة بين سكان البلد الواحد.

كما يترتب عن هذه الهجرة، التوسع الحضري العشوائي غير المخطط والحياة الاجتماعية الحضرية الهامشية، بالإضافة إلى مشكلات الضبط الاجتماعي الحضري الناتج عن انهيار الأطر المرجعية الأولية للسلوك الاجتماعي، كما أنها تؤدي إلى

الاختلال وعدم التوازن بين التضخم السكاني والموارد الاقتصادية والذي بدوره يهدد خطط التنمية المستقبلية.

- التقليل أو الحد من انتشار البيوت غير المهيكلة (القصديرية): إذ يرتكز هذا النوع من البيوت في أطراف المدن، والسبب الأساسي في نموها هو الهجرة الريفية نظرا لوجود عامل التصنيع الذي يعتبر عامل جذب لسكان الأرياف، وكذلك لأسباب أخرى استيطانية من خلال التموقع في المساحات الطبيعية، وهو ما يؤدي إلى الانتشار العشوائي والفوضوي وبالتالي تشويه الصورة الجمالية للمدن.

- التقليل من مشكل الازدحام: الازدحام يحدث جراء الآثار الاجتماعية البيئية التي ينتجها التركيز الصناعي، بالإضافة إلى التضخم الكبير في حركة المرور وما ينتج عنه من تأثيرات ملوثة للبيئة والمضرة للصحة من ضوضاء، دخان وفضلات صناعية.

**III-2-أهداف التوطين الصناعي في المناطق شبه الحضرية**

إن توجيه التوطين الصناعي بنوعيه الخاص والعام، يرجى منه تحقيق عدة أهداف اقتصادية، اجتماعية، سياسية وجغرافية- بيئية، ومن بين أهم أهداف التوطين الصناعي في المناطق شبه الحضرية ما يلي:[42]

- تنمية المناطق المختلفة للبلاد في أسرع وقت ممكن؛
- تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع؛
- توزيع الأنشطة الاقتصادية على مختلف مناطق الوطن؛
- التقليل من درجة الفوارق الاجتماعية والجهوية في مجال الاستفادة من جهود التنمية الوطنية؛
- تحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي بين المدينة والريف وبالتالي تحقيق الاستقرار السكاني؛
- تحويل المواد الأولية وتصنيعها قرب مراكز استخراجها؛
- الوصول إلى التخصص الإقليمي في مجال الإنتاج الصناعي؛
- تقسيم وتوزيع الصناعات بين الأقاليم على أساس تخصص اليد العاملة؛

- الاستفادة من مزايا بعض المناطق وإمكانياتها التي تفيد في التقليل من التلوث خاصة بالنسبة لبعض الصناعات ذات الطبيعة الملوثة للبيئة؛
- تحقيق الأهداف السياسية للدولة لاسيما إذا تعلق الأمر ببعض الصناعات الإستراتيجية، من أجل توطينها في مواقع آمنة تتمتع بقدر من الحماية؛
- توفير جزء من النفقات الموجهة للإستيراد واستثمارها في تطوير الصناعة المحلية.

**III-3-دور توطين الصناعة العسكرية في تنمية المناطق شبه الحضرية بالجزائر**

فرض مسار التنمية وإعادة البناء الوطني في فترة الستينيات إقامة مشاريع كبرى، وكان من الطبيعي أن تساهم المؤسسة العسكرية في هذا المسار بصفتها القوة الوحيدة المنظمة آنذاك، حيث خولت لها المادة الثامنة من دستور 1963 صلاحيات اجتماعية وسياسية واقتصادية، واعتبرت الجيش، وطني وشعبي، في خدمة الشعب، يضمن الدفاع عن الإقليم والجمهورية ويشارك في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية. أما دستور 1976 فأسند إلى الجيش الوطني الشعبي مهاما نصت عليهما المادتان (82-83)، حيث نصت المادة 82 مايلي: «تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني ودرع الثورة في المحافظة على استقلال الوطن وسيادته والقيام بتأمين الدفاع عن الوحدة الترابية ومياهها الإقليمية وجرفها القاري ومنطقتها الاقتصادية الخاصة بها». أما المادة 83 فنصت على أن «الجيش الوطني الشعبي هو الجهاز الدائم الذي يتمحور حوله تنظيم الدفاع الوطني ودعمه»[43].

للمؤسسة العسكرية بالجزائر وظائف متعددة: أمنية، اقتصادية، اجتماعية وحتى بيئية، والواجبات الأمنية التقليدية في المقام الأول لتحقيق الأمن والاستقرار لكافة أفراد المجتمع. كما عرفت المؤسسة العسكرية تطورا ملحوظا في مجال الصناعات العسكرية ومساهمته في التنمية الاقتصادية، لذلك ارتأت أن تخرج عن نطاقها التقليدي وتساهم في الخدمات الاجتماعية والاقتصادية.

وعليه، إذا اعتبرنا أن المؤسسة العسكرية يمكن أن تساهم في عملية التنمية كالمؤسسات الاقتصادية الأخرى، فإنه لا بد من الحديث عن الحاجيات التي تلبيها هذه المؤسسة، لأن الحاجيات تعتبر بمثابة الحجة التي تبرر الدور الاقتصادي لهذه المؤسسة والمصاريف التي تنفق في تسييرها. ومن بين أهم إسهامات المؤسسة العسكرية في

عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، نجد التوطين الصناعي العسكري، ومن بين انجازاته ما يلي:[44]

قامت المؤسسة العسكرية بتوطين بعض الصناعات الهامة التي تعود بالفائدة على الجيش والمجتمع معا منذ الاستقلال. ومن بين المشاريع الصناعية العسكرية، نذكر ما تم تدشينه في ماي سنة 1990 بشرق البلاد، كمصنع الأسلحة الخفيفة بخنشلة الذي انطلقت به الأشغال سنة 1986 من قبل مؤسسات وطنية تحت إشراف مديرية الصناعات العسكرية، ويتربع هذا المصنع الأول من نوعه في الجزائر على مساحة إجمالية تقدر بـ 27 هكتارا، منها 07 هكتارات مغطاة، ويشغل حوالي 700 عامل وعاملة عسكريين وشبه عسكريين ومدنيين متعاقدين جلهم من الشباب، تم تكوينهم على فترات في مراكز التكوين المهني المتواجد في ولايات شرق البلاد.

كما تم بناء مصنع الذخيرة الخاصة بالأسلحة الخفيفة والمواد الحارقة بمنطقة سريانة ولاية باتنة، والذي انطلقت به الأشغال سنة 1983 ويتربع على مساحة تقدر بـ 83 هكتارا ويشغل حوالي 2295 عاملا وعاملة عسكريين وشبه عسكريين ومدنيين متعاقدين تم تكوينهم في هذا المصنع على فترات متقطعة[45]. فقد شاركت في إنجاز هذا القطب الصناعي عدة شركات وطنية منها كوسيدار – باتيمينال – سونلغاز – بالإضافة إلى مديرية المنشآت العسكرية، مما ساعد على توفير العملة الصعبة حيث لم ينفق إلا ما يقدر بـ 25 % من المبلغ المخصص من العملة الصعبة لهذا المشروع. ومن الناحية الاجتماعية فقد تم تشغيل العديد من الشباب البطال وكذلك تم بناء حي سكني لفائدة العمال والمسيرين بالقرب من المصنع[46].

كما أن المؤسسة العسكرية لم تتوقف عند هذا الحد، حيث قامت بإنشاء مؤسسة الإنجازات الصناعية بسريانة، والتي أنشئت بمقتضى المرسوم الرئاسي 90-256 المؤرخ في 08 سبتمبر 1990، تحت وصاية مديرية الصناعات العسكرية التابعة لوزارة الدفاع الوطني، وتعد هذه المؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالاستقلالية المالية، دخلت الإنتاج في سنة 1990 وتضم 1800 عامل من بينهم 200 إطار بينهم مهندسين وتقنيين سامين[47].

ونجد أيضا مؤسسة صناعة الطائرات بطفراوي، حيث بدأت الصناعة الطيرانية بالجزائر سنة 1988 بعد إبرام وزارة النقل عقد مع نظيرتها التشيكية قصد تركيب طائرات «زلين»، وكانت هذه المهمة مسندة آنذاك لمؤسسة صناعة السيارات بالرويبة. وبموجب المرسوم 93/07 المؤرخ في جويلية 1993 تم تحويل المشروع إلى وزارة

الدفاع الوطني، وأنشئت بذلك مؤسسة صناعة الطائرات بطفراوي بوهران والتي تضم كفاءات وطنية عسكرية ومدنية في مجال صناعة الطارئات الصغيرة خاصة تلك التي تستعمل في مجال الاستطلاع أو مكافحة الجراد[48].

ومن بين أحدث مشاريع التوطين الصناعي للمؤسسة العسكرية نجد انجاز مصنع السيارات مرسيدس- بنز بتيارت سنة 2014، حيث كانت الولاية تتميز بانعدام النشاط الصناعي قبل انجاز هذا المصنع، الذي أقيم بالمنطقة الصناعية الوحيدة بالولاية ببلدية عين بوشقيف التي تبعد 17 كلم من مركز الولاية، بعد إنجاز المشروع سجلت الولاية انخفاض محسوس في نسبة البطالة أواخر سنة 2014 لتصل 9.25 % بعدما كانت 33 %. علما أن المصنع يتربع على مساحة 35 هكتار، منها أكثر من 6 هكتارات مخصصة للمصنع. وهو مؤسسة ذات طابع تجاري تابعة لوزارة الدفاع الوطني، حيث تقدر حصة مؤسسة تطوير صناعة السيارات (EDIV) بـ 34 % وحصة الشركة الوطنية للسيارات الصناعية (SNVI) بـ 17 % وحصة شركة آبار للاستثمار الإماراتية بـ 49 %، وكل ذلك بمرافقة الشريك الألماني المكلف من جهته بالقيام بالتحويل التكنولوجي[49].

ومن بين أحد الرهانات لإنجاح نشاط المصنع هو التكوين، لذا قررت إدارة المصنع انجاز معهد للتكوين على نفس الموقع، حيث يتم التكوين فيه على مرحلتين مرحلة الأولى أساسية ومرحلة الثانية متخصصة، ومن بين أساسيات التكوين دراسة الإعلام الآلي واللغات الأجنبية، كما يتوفر على كل التخصصات الميكانيكية[50].

وبالنسبة للنتائج الاجتماعية التي تتمخض عن ظاهرة التوطين الصناعي العسكري، فيمكن إجمالها في زيادة الطلب على الأيدي العاملة وبالتالي القضاء على البطالة، كما أن ارتفاع الرواتب والأجور يؤدي إلى تحسن الأوضاع المعيشية والاجتماعية. علما أن المؤسسات الصناعية العسكرية هي ذات طابع صناعي تجاري واقتصادي، وهي مستقلة ذاتيا في الجانب المالي، إذ تقوم بدفع الضرائب مثلها مثل المؤسسات العمومية أو الخاصة، والعمال يتقاضون أجورهم من مداخيل مؤسستهم، وبالتالي فهي تساهم في التنمية الاقتصادية كباقي المؤسسات العمومية والخاصة.

كما أثبتت التجارب أن العديد من المصانع العسكرية الموزعة في عدة ولايات من الوطن والمتواجدة في المناطق الشبه حضرية أنها كانت سببا في إقامة التجمعات السكنية واستقرار السكان بها. علما أن المصانع العسكرية لها دور كبير في إحداث التغير الاجتماعي بسبب تغير النمط المعيشي للسكان الذين يشكلون اليد العاملة في

تلك المصانع، حيث تعمد المؤسسة الصناعية العسكرية على تشغيل أفراد المنطقة وهو ما يساهم في تحسين ظروفهم المعيشية والحد من ظاهرة البطالة. بالإضافة لفك العزلة عن تلك المناطق لاسيما خلال الكوارث الطبيعية.

وعليه، فالتوطين الصناعي العسكري يعتبر أداة أساسية في تحقيق الأهداف الوطنية الكبرى للتنمية كالحفاظ على استقرار السكان وتوقيف النزوح الريفي، وامتصاص اليد العاملة، كما أن المنشآت الصناعية العسكرية كتنظيم ليست مؤسسة إنتاجية فقط، وإنما مدرسة للتربية الصناعية من حيث الممارسة المنتظمة لعملية العمل في ظل نظام دقيق ذي قواعد مضبوطة، كما هي مدرسة للتكوين والتدريب على التقنيات الصناعية واكتساب المهارات الفنية.

والشكل (5) يوضح الأهداف والمزايا التي يتسم بها التوطين الصناعي للمؤسسة العسكرية.

**الشكل 5: أهداف التوطين الصناعي العسكري لتحقيق التنمية المستدامة للمناطق شبه الحضرية**

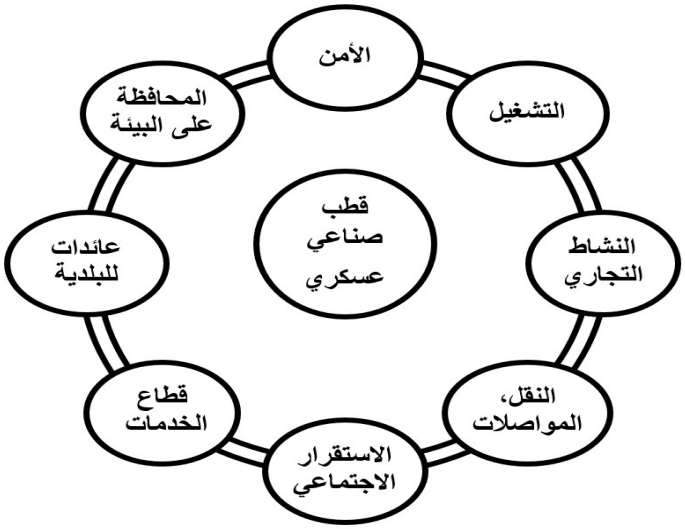


المصدر: من انجاز الباحثة

إن الصناعات العسكرية بالجزائر أعطت نتائج ميدانية لقرارات إستراتيجية، إذ يعد التوطين الصناعي العسكري نموذجا يقتدى به في اختيار مواقع إقامة التجمعات الصناعية، وذلك لاعتماده على كل من الإحصاء والتخطيط والاستشراف، بهدف إحلال تنمية مستدامة لمختلف أنحاء البلاد بتوزيع المشاريع وما يتماشى مع طبيعتها، من خلال الدراسات الإحصائية المعمقة والمسوحات والاستطلاع والقيام من خلالها بالتخطيط والاستشراف.

**الخاتمة**

من خلال ما تطرقنا إليه بالبحث، يمكن القول أن التوطين الصناعي بشكل عام وتوطين الصناعة العسكرية بشكل خاص في المناطق شبه الحضرية يساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحقيق التوازن الجهوي والقضاء تدريجيا على الاختلال الكبير في مجال التنمية بين مختلف مناطق الوطن. كما يساهم في رفع المستوى المعيشي لسكان المناطق شبه الحضرية، وذلك عن طريق توفير فرص للشغل والذي يعد من بين أولويات السياسة التنموية لأي دولة، بالإضافة لتوفير الخدمات في مختلف القطاعات كالصحة والتعليم، كما أن إقامة المشاريع الصناعية في المناطق شبه الحضرية سيكون له دور كبير في استقرار السكان المحليين وسكان الريف وبالتالي تقليل الضغط على المدن الكبرى بالحد من الهجرة إليها وما يترتب عنها من آثار جانبية، كونها حلقة الوصل بينها وبين الريف. وحتى يتحقق ذلك لابد من إعداد خارطة وطنية للمتطلبات التنموية لكل المناطق شبه الحضرية وذلك وفقا لخصوصياتها المادية والبشرية من خلال الإحصاء والتخطيط والقيام بالمسوحات والاستطلاعات وكذا الاستشراف، وكل هذا يكون في إطار المحافظة على البيئة■

**الهوامش**

1. محمد بومخلوف، التوطين الصناعي في الفكر والممارسة، شركة دار الأمة، الجزائر، 2000، ص13.

2. قيس المؤمن، محي الدين أمين يوسف، الإدارة الصناعية، دار زهران، عمان-الأردن، 2005، ص 79 (بتصرف).

3. حميدة رابح، المناطق الصناعية في الجزائر بين متطلبات التوطين الصناعي وضوابط التنمية المستدامة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية- العدد الاقتصادي- 30 (2)،جامعة زيان عاشور، الجلفة -الجزائر، ص 155 (بتصرف) https://www.asjp.cerist.dz/en/article/63564

4. محمد بومخلوف، مرجع سبق ذكره، ص25-26.

5. ماهر صبري درويش، سياسات التوطن الصناعي في الوطن العربي وأثرها على استقرار العمالة، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد37، بغداد-العراق، 2013، ص 34.

https://www.iasj.net/iasj/download/be45adc59a499d8c

6. محمد بومخلوف، مرجع سبق ذكره، ص26 (بتصرف)

7. سمير قادري، تأثر التوطين الصناعي على المدينة، مجلة دراسات في علم اجتماع المنظمات، المجلد 2، العدد 12، 2018، ص78. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/82612

8. محمد بومخلوف، مرجع سبق ذكره، ص26.

9. حميدة رابح، مرجع سبق ذكره، ص 155.

10. أمال شوتري، نجوى عبد الصمد، قراءة في علاقة المناطق الصناعية بالتكوين المهني في الجزائر، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المركز الجامعي ميلة، الجزائر، العدد 6، جوان 2018، ص308. http://fbej.centre-univ-mila.dz/pdf/6eme-edit/19.pdf

11. سحر محمد الفقير، التوطين في القطاع الخاص: الواقع والمأمول، وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة، ص3. (بتصرف)

12. خباية صهيب، دور المناطق الصناعية في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة الأورو-مغاربية دراسة مقارنة بين فرنسا والجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف1، الجزائر،2012/2011، ص 26.

http://dspace.univ-setif.dz:8888/jspui/bitstream/123456789/3320/3/Binder1.pdf

13. سردو محمود، تسيير العقار الصناعي في الجزائر بين العقلانية والتبذير، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 11، العدد 2، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2019، ص53 (بتصرف) https://www.asjp.cerist.dz/en/article/93815

14. قطاع الشؤون الاقتصادية - مركز المعلومات والدراسات، دراسة حول أفاق تطبيق التجمعات الصناعية وتأثيره على التوطين الصناعي في المملكة العربية السعودية، غرفة الشرقية، السعودية، 2013، ص 18.

/https://www.chamber.org.sa/sites/Arabic/InformationsCenter/Studies_Documents
دراسة%20حول%20افاق%20تطبيق%20التجمعات%20الصناعية%20و%20تأثيره%20
على%20التوطين%20الصناعي%20في%20المملكة%20العربية%20السعودية.pdf

15. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الإقليمي والحضري، الطبعة1، دار صفاء، عمان - الأردن، 2006، ص343.

16. لتفصيل أكثر راجع:

هوشيار معروف، مرجع سبق ذكره، ص ص 343-381.

17. قطاع الشؤون الاقتصادية - مركز المعلومات والدراسات، مرجع سبق ذكره، ص ص18-19.

18. لتفصيل أكثر راجع:

- محمد بومخلوف، مرجع سبق ذكره، ص ص 80-84.

- قطاع الشؤون الاقتصادية - مركز المعلومات والدراسات، مرجع سبق ذكره، ص ص 27-34.

19. محمد بومخلوف، مرجع سبق ذكره، ص44.

20. جادة محمود، التصنيع والنزوح الأسري للعمال الصناعيين من القرى إلى المراكز الحضرية- دراسة لأهم التغيرات والتحولات لمجموعة من الأسر بدائرة أقبو ولاية بجاية، مذكرة ماجستير، كلية علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2007-2006، ص ص73-74.

http://193.194.83.98/jspui/bitstream/1635/8300/1/DJADDA_MAHMOUD.pdf

21. لتفصيل أكثر راجع:

- حميدة رابح، مرجع سبق ذكره، ص 156.

- محمد بومخلوف، مرجع سبق ذكره، ص ص30-72.

-كامل كاظم بشير الكناني: مرجع سبق ذكره، ص ص 87-92.

22. عميرة اسماعيل، دور المؤسسة العسكرية في التنمية الاقتصادية للمجتمع الجزائري، مذكرة ماجيستر في علم الاجتماع، جامعة الجزائر، الجزائر 2008-2009، ص 116.

23. سهير حامد، إشكالية التنمية في الوطن العربي، دار الشروق، عمان- الأردن، 2007، ص21.

24. فؤاد بن غضبان، المدن المستدامة والمشروع الحضري- نحو تخطيط استراتيجي مستدام، الطبعة الأولى، دار صفاء، عمان الأردن، 2014، ص35.

25. عبد اللطيف مصطيفى، عبد الرحمان سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، بيروت-لبنان، 2014، ص ص 18-19.

26. محمد عبد العزيز ربيع، التنمية المجتمعية المستدامة -نظرية في التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2015، ص ص 219 -220 (بتصرف).

27. الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة- 17 هدفا لتحويل عالمنا، ص3.

http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/wp-content/uploads/sites/2/2015/12/SDG.Overview.pdf .(2020/12/01).

28. مجموعة مؤلفين، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية- الأبعاد الاقتصادية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت- لبنان، 2013، ص410.

29. الطاهر بن خرف الله، تقديم، قضايا البيئة، التغيرات المناخية والتنمية المستدامة (ملف)- مجلة دراسات حول الجزائر والعالم، مركز البحوث والدراسات حول الجزائر والعالم، الجزائر، جويلية 2016، ص11.

30. محمد عبد العزيز ربيع، مرجع سبق ذكره، ص221.

31. كامل كاظم بشير الكناني، الموقع الصناعي وسياسات التنمية المكانية، دار صفاء، عمان- الأردن، 2008، الطبعة الأولى، ص 227-228. (بتصرف)

32. خباية صهيب، مرجع سبق ذكره، ص ص 68-69.

33. حازم محمد أشرف أحمد وجدي عبد السلام، تاثير النطاقات البينية بالمجتمعات العمرانية القائمة على تنمية المناطق الحضرية والمتدهورة المحيطة، رسالة ماجستير في الهندسة المعمارية، كلية الهندسة جامعة القاهرة، الجيزو مصر، 2018، ص 8.

file:///C:/Users/lenovo/Downloads/7855-15383-1-SM%20(1).pdf

34. مفهوم الريف والحضر، https://sswm.info/ar/node/6989

35. هوشيار قادر رسول، عثمان كريم محمد، دور الأبعاد الاجتماعية في الاستدامة الحضرية- دراسة في تكامل الشكل والبنية الاجتماعية في المناطق الحضرية المتقابلة في مدينة السليمانية Sulaimani Journal for Engineering Sciences ، المجلد 4، العدد5، العراق 2017، ص28.

https://iraqjournals.com/article_148420_c361e3014d1c51683c876f12f65ef7c3.pdf

36. حازم محمد أشرف أحمد وجدي عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 8.

37. اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية، تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لاغراض استدامة المدن والمجتمعات المحلية وشبه الحضرية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، جنيف، الدورة 16، مارس2013، ص 4. (بتصرف)
https://undocs.org/pdf?symbol=ar/%20E/CN.16/2014/2

38. اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، مرجع سبق ذكره، ص9.

39. نفس المرجع، ص ص 9-14.

40. محمد بومخلوف، مرجع سبق ذكرة، ص25.

41. كامل كاظم بشير الكناني، مرجع سبق ذكره ص176. (بتصرف)

42. استعنا بالمصادر التالية (بتصرف):

- سمير قادري، مرجع سبق ذكره، ص80.

- محمد الهادي ضيف الله، هشام لبزة، ياسين علاق، محددات التوطين الصناعي للمؤسسة واثره على التنظيم الفضائي، مجلة التنمية الاقتصادية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي -الجزائر، العدد 4، 2017، ص ص 309-310. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/56422

- خبابة صهيب مصدر سبق ذكره، ص 17.

- محمد بومخلوف، مرجع سبق ذكره، ص ص30-31.

43. عميرة اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص94.

44. نفس المرجع، ص92-103، (بتصرف)

45. Direction des Fabrications Militaire (DFM), «Rôle des fabrications militaires dans le développement de l'économie nationale». Séminaire organisé à l'Ecole Supérieure de Guerre, le 8 mai 2018.

46. عميرة اسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص 105.

47. نفس المرجع، ص 107.

48. نفس المرجع، ص ص 106-107.

49. قناة الجزائرية الثالثة، مصنع سيارات مرسيدس الجديد بتيارت، 11مارس2015،
https://www.youtube.com/watch?v=FUrQBh5ohcs

50. نفس المرجع.